

ملحق

أسئلة كتابية وأجوبة

السؤال الثاني:

يتعلق الأمر بجسر وادي الشلف الكائن بوسط مدينة قصر البخاري المهدد بالانهيار في أية لحظة حسب التقارير المتكررة لدى المصالح التقنية بالولاية والدائرة (مديرية الأشغال العمومية). لهذا الأمر نطلب من سيادتكم الموقرة الجواب عن هذا التأخر في اتخاذ التدابير اللازمة قبل حدوث الكارثة لا قدر الله وقبل فوات الأوان.

في انتظار الرد، تقبلوا سيادة الوزير فائق التقدير والاحترام.

الوثائق المرفقة:

- * القسم الفرعي للهياكل القاعدية لقصر البخاري .
- رسالة إلى محافظ الشرطة لدائرة قصر البخاري.
- رسالة إلى مندوب بلدية قصر البخاري.
- رسالة إلى رئيس مصلحة الهياكل القاعدية بالمدينة.
- رسالة إلى رئيس دائرة قصر البخاري.
- تقرير من المصالح التقنية.

*** رد السيد الوزير:**

المرجع: مراسلتكم/ن.ك رقم 99/242 المؤرخة في 06 أكتوبر 1999.

تبعاً لمراسلتكم المذكورة أعلاه في المرجع والتي تطرحون من خلالها انشغالاتكم التي تمس قطاع التجهيز والتهيئة العمرانية، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية:

- فيما يخص قطاع الري:

إن الانقطاعات في التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتي عرفتتها مدينة قصر البخاري خلال بداية شهر أكتوبر 1999 ناتجة عن عملية تخريب الخط الكهربائي الذي يوصل الطاقة إلى مناقب منطقة البيرين والتي تزود كذلك

*** 1 - من السيد محمد المختار طرابلسي**

من المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم

إلى السيد وزير التجهيز.

الأسباب القانونية:

- طبقاً لأحكام المادة 100 من الدستور التي تنص على واجب نائب المجلس الشعبي الوطني في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفيما لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته.

- وطبقاً لنص المادة 134 من الدستور المتضمنة تكريس السؤال الكتابي لعضو الحكومة.

- وطبقاً للمادتان 95 و 96 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

الأسباب الواقعية:

يتعلق الأمر بتزويد مدينة قصر البخاري بالمياه الصالحة للشرب، حيث أن المنطقة التي تزود المدينة موجودة على بعد 70 كيلومتراً (دائرة البيرين - ولاية الجلفة)، وتسبب هذه المسافة البعيدة انقطاعات تكاد تكون دائمة وصار المواطنون لا يطيقونها بحيث تمتد في بعض الأحيان إلى أكثر من شهر.

السؤال الأول:

1 - متى يبقى المواطن يعاني مشاكل تزويده بالمياه الصالحة للشرب؟

2 - لماذا بقي المشكل قائماً رغم الاتصالات الحثيثة بالمسؤولين المحليين؟

3 - هل لقطاعكم أن يزود المنطقة بتنقيب جديد يكون قريباً لتفادي كل المشاكل التقنية والمادية؟ (التماس).

- بناء على الدستور ولا سيما المادتين 98 و 134 منه،
- بناء على النظام الداخلي ولا سيما المواد 95 و 96 و 97 منه.

يسرني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي الآتي:

مقدمة:

إن ولاية تيبازة في حاجة إلى تنمية متعددة الجوانب، وقد حظيت بتوفر احتياطات منجمية عديدة يمكنها أن تساهم في تنميتها وتكوين ثروتها منها منجم الارهاط وحجرة النص للباريت والغرانيت على التوالي، اللذين كانا يستغلان في عهد الاستعمار. ومنجم مناصر لمادة السيليس الذي مازال يستغل إلى حد الآن استغلالا غير عقلاني حيث يستعمل كمادة بديلة عن الرمال.

السؤال:

ما هي إمكانية استغلال هذه المناجم؟ وهل تكفلتم بإنجاز دراسة استثمارية لهذه المناجم؟ وما هي الإجراءات المتخذة لحماية منجم مناصر؟

تقبلوا مني فائق الاحترام.

* رد السيد الوزير.

الموضوع: الإمكانات المعدنية لولاية تيبازة.

المرجع: سؤالكم الكتابي رقم 244 .

أود أولا أن أشكركم على اهتمامكم بقطاع المناجم، هذا القطاع الذي تتميز الجزائر فيه بثرواتها الغنية والمتعددة والتي، للأسف، لم تستغل كما ينبغي ليسمح لها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

إن الإنتاج المنجمي الوطني قد تميز بالركود بل بالتقهقر والأسباب في ذلك كثيرة ومعقدة، منها: استنفاد بعض المناجم وصعوبات تقنية ومالية ونقص في المجهود العام للبحث.

بعض المجموعات السكنية لولايتي الجلفة والمسيلة.

وتمت معالجة الوضعية بفضل المساهمة الفعالة لمصالح سونلغاز.

كما أعلمكم أن مدينة قصر البخاري أثناء هذا الخلل تواصل تزويدها بما يعادل 3000م³ في اليوم من خلال مناقب موجودة بالقرب منها.

وقد باشرت منذ ذلك التاريخ مصالح الري لولاية المدية الأشغال لتقوية قناة جلب المياه والأجهزة الالكتروميكانيكية لحقل التنقيب بالبيرين وذلك من أجل تحسين توزيع المياه على مستوى قصر البخاري.

ويجدر التذكير أنه من أجل وضع حد لمشاكل الاستغلال الناتجة عن بعد حقل التنقيب بالبيرين ، فإن القطاع قد برمج في إطار المخطط السنوي لسنة 2000 تزويد مدينة قصر البخاري بالمياه ابتداء من حقل التنقيب أمفاته المجاور للمدينة.

فيما يخص قطاع الأشغال العمومية:

الأمر الذي يتعلق بجسر وادي الشلف الكائن بوسط مدينة قصر البخاري والمهدد بالانهيار، نحيطكم علما أن مصالح الأشغال العمومية تقوم بدورات تعيينية عديدة، وأوصت بتحديد الحمولة القصوى إلى 5 أطنان، وهذا ريثما تنتهي دراسة الخبرة ويتم إعداد ملف المناقصة لإدراج هذا الجسر في أقرب الآجال ضمن الأولويات في إطار أشغال الترميم.

تقبلوا مني السيد النائب المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

* 2 - من السيد امحمد عنان

عضو لجنة المالية والميزانية

إلى السيد وزير الطاقة والمناجم

إن الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي (ORGM)، قام بإعداد كتيب عن المؤشرات والمواقع المعدنية على أساس إحصاء للثروات المعدنية والمواد النافعة غير الحديدية للولاية قصد تقديمه للمستثمرين. وتجدون نسخة منه ضمن هذا الإرسال، وهو متوفر لدى الديوان ومديرية الصناعة والمناجم بالولاية.

منجم الرمل الصواني لمناصر:

إن منجم الرمل الصواني لمناصر هام وذو نوعية جيدة، وتقدر الاحتياطيات به 3,6 ملايين طن وحمولة من الرمل الصواني بنسبة 96,73٪.

وطبقا للتشريع المنجمي، فإن هذا المنجم لا يمكن استغلاله إلا في إطار التقييم الصناعي: صناعة الزجاج، السباكة وصناعة الخزف.

وفي إطار تثمين هذا المنجم الهام، منحت ثلاث (03) رخص استغلال، واحدة سنة 1994 واثنتان سنة 1999، على التوالي لـ VERALEC و (SNVI) CERAMIC (المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية).

يجب الإشارة إلى أن المستفيدين يتعهدون باستعمال الرمل المستخرج فقط في الحاجات الصناعية، وذلك بتصريح شرفي موقع ومسجل ضمن دفتر الشروط، وقد برر صاحب رخصة الاستغلال المسلمة في سنة 1994 VERALEC التأخير المسجل في بناء مصنع التحويل إلى الوضعية الأمنية التي عرفتها المنطقة، غير أن المعايير التي أجرتها مصالح الإدارة المركزية للمناجم ومديرية المناجم بالولاية لاحظت استخراج الرمل لاستعماله في البناء، لذا وجهت إعدارا لهذا المتعامل للكف عن أي استخراج لغاية بدء تشغيل وحدة التحويل والتي سيتم بناؤها بالقليلة، وإلا تسحب منه الرخصة.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن المحيط الممنوح لا يغطي سوى جزءا صغيرا من المنجم، وأن المساحات المتبقية

وتتكفل الدولة بتمويل البحث المنجمي بصفة شبه كلية؛ إذ تخصص له ميزانية تمويل بتخصيص نهائي بحوالي 800 مليون دينار جزائري سنويا، غير أن هذا غير كاف نظرا إلى الإمكانيات الجيولوجية المعتبرة وأهمية الميدان المنجمي.

وقد سجلت وزارة الطاقة والمناجم، وعيا منها بالنقائص، قطاع المناجم ضمن أولوياتها وأعدت منهجية عملية وشاملة بإمكانها المساهمة في تنشيط هذا القطاع بصفة مستديمة، حيث قامت بإعداد قانون جديد ينظم النشاطات المنجمية، يتكيف والمناخ الوطني والدولي الجديد ويرمي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب وجلبهم والاعتراف لهم بالحقوق والامتيازات المختلفة،
- المحافظة على مصالح المجموعة الوطنية مع اتخاذ عدد من الإجراءات لحمايتها.

وسيعرض هذا المشروع قريبا على مجلس الوزراء.

كما قامت الوزارة بحملة واسعة لترقية الاستثمار في قطاع المناجم، عبر دول لها تجربة وخبرة في الصناعة المنجمية معترف بها دوليا (أستراليا، جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة...)، وتنظيم ملتقيات عديدة عبر الوطن لتشجيع الاستثمار الوطني الخاص.

إضافة إلى بذلها جهودا كبيرة لتحديث الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي (ORGM) عن طريق تزويده بنظام أساسي جديد (في طريق الإمضاء) ومساعدته على عقد اتفاقيات تعاون وشراكة مع بلجيكا وأستراليا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، للتكوين وتحديث المعطيات الباطنية وإعداد خرائط جيولوجية ومنجمية والبحث عن مواد ثمينة كالألماس.

عودة الآن إلى سؤالكم:

فيما يخص الإمكانيات المعدنية لولاية تيبازة:

سواء أخصب أم أصابه الجذب أو الوهن، والمهم أننا لا نحسب للأمر حسابه.

فتحديد معدل النجاح كان مقياسه قرار إداري لم تسبقه تحسينات ولا تعديلات لا في المواد، ولا في البرامج، ولا حتى في الحجم الساعي للمواد ومعاملاتها، دون ذكر عاملي التوجيه والتأثير، بالإضافة إلى الملابس التي رافقت عشية الامتحان التي اكتنفها الغموض، حيث أصيب الطلبة بالاضطراب والارتباك بعد أن فعلت الإشاعات فعلتها في صفوف الجميع طلبة وأولياء.

فنجد أن التقويم السنوي همش ولم يعد يؤخذ به وكذا بالنسبة لعملية الإنقاذ.

وبالنسبة إلى الدخول المدرسي في الصحراء فإنه يتأخر بشهر عن الشمال، ويتقدم عنه في الخروج بشهر أو يزيد فيكف نقتنع بأن البرنامج قد تم استنفاده والمقرر واحد على مستوى وزارة التربية بالنسبة إلى الجميع؟

وعليه فلا بد من إعادة النظر في امتحان البكالوريا كما وكيفا وبرمجة فتوقيتا وتأطيرا.

ومما زاد الطين بركة، وليس بلة فقط، هذه السنة، هو استغلال مديري المدارس الأساسية (الإكمالية) عموما ومديري الثانويات خصوصا مرسوما وزاريا - حسب ما أخبرني بذلك جل الأساتذة الذين تحدثت إليهم - يعطي الضوء الأخضر ضمنيا، ويسمح لمديري الثانويات بالخصوص بطرد التلاميذ بكل حرية، فاستغلوا هذا المرسوم أبشع استغلال لتسريح الطلبة وإفراغ الثانويات بشكل مكثف ورهيب متسببين بذلك في تسرب مدرسي مخيف وعلى نطاق واسع، خاصة وأن المرسوم قد يوحى بتحفيظات مادية لهؤلاء المديرين على حساب التلاميذ من أبناء المواطنين البسطاء.

فنظام الانتقال من قسم إلى قسم قائم عندهم على إجراءات أكثر مما هو قائم على إثبات المستوى الفعلي

يمكن أن تكون محل طلبات رخص استغلال أخرى.

مؤشرات الباريت:

لقد شخصت ثلاثة (03) مؤشرات للباريت بولاية تيبازة (فارس ويرديل وشنوة).

هذه المؤشرات تتطلب دراسات إضافية ولا يمكن بأي حال من الأحوال تشمينها إلا في إطار المناجم الصغيرة أو الاستغلال التقليدي.

تقبلوا سيادة النائب، فائق التقدير والاحترام.

* 3 - من السيد محمد شهرة

عضو لجنة الثقافة والاتصال والسياحة

إلى السيد وزير التربية الوطنية

بناء على المادة 95 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني التي تقضي بطرح سؤال كتابي لأي عضو من الحكومة في أي قضية وطنية أو محلية.

الأسباب الواقعية:

نظرا إلى الشكاوي المتعددة والمتكررة التي وصلتنا من مواطني ولاية الشلف عن مصير أبنائهم الذين طردوا من المتوسطات والثانويات على الخصوص والتعسف المفرط الذي مارسه مديرو الثانويات عليهم، زيادة على التذمر والتلملم للذين أبداهما الأولياء والأساتذة تجاه هذه التصرفات، ارتأينا أن نطلع سيادتكم على الحقائق الآتية:

المتتبع لنتائج البكالوريا هذه السنة (1999) يجدها كارثة على مستوى التراب الوطني، عموما وفي ولاية الشلف على وجه الخصوص، وإن تعددت الأسباب فالنتيجة واحدة، التلميذ هو الضحية وهو الذي يدفع الثمن غالبا في كل مرة، لأننا في كل الأحوال اعتبرناه وما زلنا نعتبره مجرد حقل للتجارب نبذر فيه ما نشاء

ضعيفة، لا ينظرون إلا عند أرجلهم أو بالأحرى عند أنوفهم وتحسبهم مربين حقيقيين وهم إلى مرتبة هذا الشرف لا يرقون وإلى مكانة الرفعة والسمو لا يساوون ولا يستحقون، نوابهم سيئة، ومعلوماتهم التربوية متدنية. إنهم أقل نضجا من تلامذتهم، يمارسون الظلم والاستبداد والاستعباد على طلبتهم، أنانيون لا يفكرون إلا في أنفسهم وبسط نفوذ سلطانهم مراعاة لمصالحهم النفعية على حساب مصالح غيرهم، وبالتالي لا تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لممارسة وظيفة بواب أو حارس بلدية، ناهيك عن تسيير مؤسسة تربوية تصنع أجيال الغد.

معالي الوزراء، كان لزاما علينا طرح هذا الموضوع الحساس قصد التعرض إلى بعض جوانبه المهمة التي تشغل بال المواطنين ورجال التعليم ومن يهمهم الأمر من الطلبة والمتمدرسين لوضع حد للممارسات غير المسؤولة والتصرفات الصبانية المتطفلة التي يتصف بها مديرو المتوسطات والثانويات بالأخص، فيحتكمون إليها ويمارسونها في حق طلبتنا وفلذات أكبادنا، وعليه لا بد من توقيفهم عند حدهم وإعادةتهم إلى حجمهم الطبيعي الذي تجاوزوه كثيرا وفاق الحدين المعقول وغير المعقول.

لقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبي وأفاض البحار والمحيطات، وإلا كيف نفسر على سبيل المثال (وتلك قطرة من طول المحيط وعرضه)، موقف بعض مديري الثانويات الذين لا يقبلون في مؤسساتهم التربوية أقل من المعدل عشرة (10) مثل ماهو الحال في ثانوية الخوارزمي بالشطية ولاية الشلف، جاعلة من هذه الثانوية ثكنة عسكرية تحكمها القوة والشدة والغلظة وقوانين الحديد والنار. والويل كل الويل لكل من يعارض أو يتفوه بهمسات تسيء إلى قانون الغاب هذا.

وعلى شاكلة هذا الصنيع فإنه لا بأس من ترك الأجيال تضيع، حتى ولو أدى الأمر بالعابثين إلى ارتكاب المحذور والفضيع، ما دام المهم والأهم أن يشبت ملك زمانه على عرشه ليعيث في الثانوية فسادا يعتق فيها من يشاء ويبيع.

للتلاميذ، لأنه صار يحاسب على نتيجة الفصول السابقة (كأن يقال له لماذا كنت ضعيفا في الفصل الأول) وصارت الاختبارات إجراءات عقابية أكثر مما هي عملية إثبات للمستوى، لأن الكثير من التلاميذ وجدوا أنفسهم خارج المؤسسة التربوية بسبب تحكيم الإجراءات وليس بسبب مستواهم الدراسي الفعلي المتوقع.

كما يلاحظ في الكثير من الثانويات التقليل المعتمد للشعب ولعدد الوحدات التربوية، حتى وإن كانت هذه الشعب على درجة كبيرة من الأهمية الاستراتيجية مثل شعبة العلوم الدقيقة بسبب التهرب منها، وذلك لانعدام سياسة تربوية واضحة مطمئنة ترسي دعائم نظام تربوي ناجح ومتطور.

أقول إن الجهات الوصية على مختلف مستوياتها وتوجهاتها عمدت (ربما عن حسن نية) إلى خلق منافسة شرسة غير نظيفة بين المؤسسات التربوية دون مراقبة الأسس والقواعد التي تبنى عليها فانحرفت عن هدفها ومبتغاها، فكانت النتائج عكسية تماما ألا وهي التقليل السريع لعدد المتمدرسين وعلى قاعدة "كلما قل عدد المترشحين، كلما زادت نسبة النجاح" فانجر عن ذلك تسريح رهيب للتلاميذ ولوحظ التساهل في عملية الطرد المكثف وغلق باب التسجيل أمام الوافدين طواعية من غير الموجهين "بالكوبات" والحجة دائما هي اكتظاظ الأقسام وانعدام الأماكن ونقص في الهياكل والوسائل وانعدام التأطير، إلى غير ذلك من الحجج الواهية غير الدامغة وغير المؤسسة والتي لا محل لها من الإعراب، والحقيقة غير ذلك وإنما هو الانتقاء على شاكلة أندية الرياضة خاصة (الفوتبول) في انتقاء اللاعبين (من يلعب أحسن يكن حظه أوفر) حتى صارت إعادة تلميذ إلى ثانويته معضلة تحتاج إلى تدخل الحكومة برمتها.

والمستخلص مما سبق ذكره أن بعض مديري الثانويات، تحديدا، حوّلوا مؤسسات الدولة التربوية إلى امبراطوريات، لقد أصبحوا أباطرة فعلا بآتم معنى الكلمة بعقليات فاسدة متحجرة، قلوبهم مريضة وعقولهم

العقد النفسية لطلبتنا ونشء رجائنا الذي به سوف يتحدد مستقبل بلادنا الواعد الزاهر.

- لا للقهر والهمجية.

- نعم لتحسين المستوى، وتشجيع النوعية التي تكون وليدة استخدام الطرق البيداغوجية العلمية والتربوية والتكوينية.

- ولا لتلك التي تأتي عن طريق مسلمات القرارات الإدارية الفوقية.

- أدعو كل السادة المديرين التربويين الذين هم على رأس المؤسسات التربوية بمختلف مراحلها أن يتقوا الله في المتمدرسين وذلك برعايتهم إياهم وحل مشاكلهم وصون مستقبلهم.

- وأتمنى من السادة مديري التربية المحترمين أن يتحملوا مسؤولياتهم بكبح جماح مرؤوسيههم ومن هم تحت إمرتهم حسب مقتضيات قوانين الجمهورية ومراعاة الصالح العام.

- وعلى أعضاء جمعية أولياء التلاميذ القيام بواجبهم تجاه أبنائهم لمد يد العون والمساعدة والتنسيق مع المشرفين على تعليم فلذات أكبادهم للأخذ بأيديهم إلى شاطئ النجاح مساهمة منهم في اتخاذ موقف إيجابي، عوض الموقف السلبي الحالي.

سيدي الوزير نصل الآن إلى آخر محطة في الموضوع لنلتمس من معاليكم الإجابة الشافية المقنعة والمطمئنة عن بعض الأسئلة المتواضعة، وهي كالآتي:

* ماهي التدابير الإجرائية التي تنوون اتخاذها ميدانيا لتحسين نسبة النجاح في البكالوريا والحد من التسرب المدرسي مستقبلا؟

* وهل لمديري المتوسطات عموما والثانويات خصوصا حرية مطلقة في التصرف في مؤسساتهم التربوية كما يحلو لهم، وحسب هواهم يمسكون من شاؤوا ويسرحون كيفما شاؤوا؟

* وكيف يتم كبح جماحهم، والحد من تصرفاتهم الطائشة لتوقيفهم عند حدهم؟

فمن شيم هؤلاء رفض مجرد التفكير في السماح للذين لم يسعفهم الحظ في نيل البكالوريا بإعادة السنة للمرة الثانية في حياتهم، حتى ولو كان لديهم معدل يقترب من 9 ومن مواليد 1984. مع العلم أن هناك من مواليد هذه السنة من مازالوا في مرحلة المدرسة الأساسية فكيف يحرمونهم في 1999 من إعادة السنة في نهاية المرحلة الثانوية متذرعين تارة بنقص هياكل الاستقبال، وتارة أخرى بحجة اكتظاظ الأقسام ونقص التأطير؟

ومن أولئك الذين يمانعون في إعطاء التلميذ فرصة ثانية في المؤسسة لا لشيء إلا لأنه أقسم وحلف بأغلظ الأيمان أن هذا الطالب أو ذاك سوف لن يعيد السنة في مملكته مثلما حدث في ثانوية مفدي زكريا بحي الحرية الفيرم ولاية الشلف، حيث أخطرت السيدة مديرة هذه الثانوية ولي التلميذة بأنها (فات فيها حلفت) بين قوسين، بأنها سوف لن تعيد تسجيل ابنته ولا تسمح لها بإعادة السنة مرة ثانية، وكأن المؤسسة التربوية ملكها الخاص وحدها أو متاع من متاعها. ولما راجعتها في الأمر، ونبهتها إلى أنني سوف أضع القضية بين يدي السيد الوالي ليقول كلمة الفصل فيها في إطار القانون ثارت وهاجت وماجت وأقسمت بالله ثلاثا أنه في حالة ما إذا أرغمها السيد الوالي على إعادة تسجيل هذه البنت (اليتيمة) سوف ترمي إليهم مفاتيحهم وتعتكف في بيتها فيتكفل زوجها بإعالتها، ولعمري إن هذا لهو العجب العجائب، فأى منطق هذا؟ هل بلغت بهؤلاء العنجهية والعجرفة والتعصب والديكتاتورية العمياء وسوء تقدير العواقب، والضرب بكل القيم الأخلاقية والتربوية عرض الحائط؟ أية أنانية وأية انتهازية هذه التي تجعل مربية تصنع أجيال الغد تتصرف حسب هواها وتطلق العنان لسلطانها فتسخر القوانين لخدمة نزواتها وجعل مصلحتها تسمو فوق مصلحة ومستقبل البراعم النقية التقيية البريئة متحدية بذلك كل القيم التربوية!!؟

أندد وبكل شدة بهؤلاء الطغاة ويتصرفاتهم العشوائية البهلوانية وسلوكاتهم المشينة، وقراراتهم غير المسؤولة. لن نرضى أبدا أن يكون بعض هؤلاء سببا في تركيب

وقد ارتفعت بالفعل نسبة الحاصلين على هذه الشهادة بمعدل يساوي أو يفوق 20/10 فمن 46,30٪ سنة 1994 إلى 49٪ سنة 1995 إلى 55٪ سنة 1996 إلى 56٪ سنة 1997 إلى 73,87٪ سنة 1998 وأخيرا إلى 84,40٪ في سنة 1999 وذلك بفضل التدابير التحسينية التي سنتعرض إليها.

إذن تحسين نسبة النجاح هو شغلنا الشاغل ولكن نسبة النجاح المشرفة أو على الأقل المستحقة.

أشير من ناحية أخرى إلى أن تقييم الامتحانات المدرسية ككل وشهادة البكالوريا على وجه الخصوص يتم كل سنة حتى نستخلص النتائج لتحسين الدورة الموالية في مجال التنظيم والإجراء والتصحيح.

هذا وأطمئنك، السيد النائب، أن هذه الإجراءات لم تتخذ وحدها بمعزل عن معالجة العوامل التربوية المؤثرة في تكوين أبنائنا بل شرعت وزارة التربية الوطنية منذ سنتين على الأقل في اتخاذ عدد من الإجراءات التحسينية التي تدخل في إطار إصلاح المنظومة التربوية منها: الشروع في عملية إصلاح البرامج والطرق التربوية والشروع في عملية واسعة لتكوين المدرسين والأساتذة تكويننا تأهليا لتحسين مستوى أدائهم التربوي والثقافي، إلى جانب إرساء أسس سياسة جديدة للكتاب المدرسي من شأنها أن تحسن الموجود من ناحية وتفتح باب التأليف على مصراعيه أمام كل الجزائريين من أصحاب الاختصاص التربوي والخبرة الميدانية لوضع وسائل تربوية مناسبة وعلمية. ونبذل كل هذه الجهود في كنف من الضيق الصادر عن قرار تجميد المناصب المالية منذ 1995.

بالإضافة إلى ذلك فإن وسائل وطرق الدعم التربوي والاستدراك موجودة في مؤسساتنا، حيث أن حصص الاستدراك مدمجة ضمن التوقيت الأسبوعي للتلميذ والأستاذ وهي التي تمكن التلاميذ الذين يلاقون صعوبات في مواد معينة من تدارك ضعفهم العابر فيها.

* وما هي العقوبات الجزية الردعية والتقريبية التي سوف تطبق قانونا في حالة ما إذا تبادوا في تجاوز صلاحياتهم الإدارية والتربوية؟
* وكيف يتم التكفل بالتلاميذ والطلبة المطرودين من المؤسسات التربوية لإعادة إدماجهم في الحياة العملية؟ أو بالأحرى، ما مصير ضحايا التسرب المدرسي؟

* رد السيد الوزير.

إلى السيد محمد شهرة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

المرجع: مراسلة الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان رقم 641 بتاريخ 10/26/1999.

ردا على سؤالكم الكتابي الذي تتناولون فيه عددا من القضايا التي تخص التمدريس في ولاية الشلف، يشرفني أن أفيدكم بالمعلومات الآتية:

- بخصوص السؤال الأول المتعلق بتحسين نسبة النجاح في البكالوريا فإننا نعلمكم أن هناك عددا من الإجراءات التحسينية التي تم اتخاذها منذ سنة 1994 سواء على الصعيد التربوي أو التنظيمي أو المادي. ومن يتتبع عن كثب نتائج هذا الامتحان سنة بعد أخرى يلمس الأثر الإيجابي لجملة هذه العوامل في نفوس المترشحين أولا وفي نوعية الناجحين، حيث حصل تطور نوعي للناجحين في هذه الشهادة. وللعلم فقد قدرت نسبة الناجحين بالإنقاذ سنة 1994 بـ 53,70٪ وانخفضت إلى نسبة 15,60٪ في سنة 1999. وهنا أسألكم، السيد النائب: ماذا تريدون لأبناء الشلف وأبناء الجزائر كلها؟ هل تقبلون لهم نجاح التذني والرخص في البكالوريا مع العلم أنه امتحان يتوج مراحل التعليم كلها ويؤهل للدخول إلى التعليم العالي؟ وهل الناجح بالإنقاذ مؤهل علميا وثقافيا إلى تخطي مرحلة التعليم الجامعي؟ إذن كان لابد من اتخاذ إجراءات تربوية وعقلانية تمكننا من معرفة النسبة الحقيقية الدقيقة للناجحين في البكالوريا بكل روح المسؤولية وبعيدا كل البعد عن الغوغائية والشعبوية.

ويسرح من يشاء" كما ورد في رسالتكم بكثير من التعميم والتعتيم، بل هناك مجالس تشارك في إدارة المؤسسة منها مجلس التوجيه ومجلس التسيير ومجلس التعليم ومجلس الأساتذة والمجلس التأديبي، حيث يحضرها إلى جانب المدير ممثلون عن العمال وعن الأساتذة وعن أولياء التلاميذ. كما أنهم يخضعون للوصاية المباشرة لمدير التربية بالولاية. وأما قرار إنهاء الدراسة بالنسبة إلى التلاميذ فيتخذه مجلس الأساتذة الذي يبقى سيدا. فكيف يتمكن مدير المؤسسة من الانفراد باتخاذ قرار طرد التلاميذ؟ والصحيح أن عبارة "إنهاء الدراسة" تكتب بخط جلي على كشف العلامات والقرار يتخذه جماعيا مجموع أساتذة القسم.

أما تصريحكم بأن هناك "مرسوما وزاريا يعطي الضوء الأخضر ضمينا لمديري المؤسسات بطرد التلاميذ بكل حرية" فإني أعقب عليه بقولي: إن المرسوم لا يمكن أن يصدر إلا عن طريق رئيس الجمهورية أو عن طريق رئيس الحكومة. وإذا كان القصد منشورا فنعم، لقد أصدرت وزارة التربية مناشير عدة تسيير كلها في النسق البيداغوجي والمنهجي وتحث على إعطاء التلاميذ أكثر من فرصة وحظ وإيفائهم حقهم في التقييم، ونذكر على سبيل المثال المنشور الوارد في مديرية التعليم الثانوي العام رقم 99/75 والمؤرخ في 09 جوان 1999 وقد تضمن بابا كاملا لتنظيم الإعادة في مرحلة التعليم الثانوي بل واعتبر "إعادة السنة من الأساليب البيداغوجية العلاجية الفعالة في هذا المستوى التعليمي". (أرفق الإجابة بنسخة من المنشور) فكيف يتجرأ "جل الأساتذة الذين تحدثتم إليهم"، بعد قراءة هذا المنشور على التصريح بأن الوزارة تسمح بطرد التلاميذ؟ بل أكثر من ذلك ترسل تعليمات "توحي بتحفيظات مادية لهؤلاء المدراء" وإن هذا والله لعجب عجاب!!

أما بخصوص العقوبات الجزية الردعية المتخذة ضد من تثبت عليهم تجاوزات أو أخطاء مهنية وغيرها من المديرين أو غيرهم من موظفي الوزارة وعمالها فهي أيضا مستمدة من القانون، حيث يحال هؤلاء على مجلس

أما بخصوص "الحد من التسرب المدرسي مستقبلا" فإنني أقول: إن العلاج التربوي موجود ضمن منظومتنا التربوية، حيث أن طرد التلاميذ ممنوع قبل بلوغ سن 16 بالنسبة إلى مرحلة التعليم الإلزامي أي الأساسي، وقد أعطيت تعليمات صارمة لمديري المؤسسات لإعادة التلاميذ الذين تجاوزوا السن القانوني المذكور في حالة وجود استعداد وقابلية لدى التلميذ لمواصلة الدراسة ولم يسبق له أن قدم إلى مجلس التأديب. أما إنهاء الدراسة بعد مرحلة التعليم الثانوي بالنسبة إلى التلاميذ الذين لم يحصلوا على البكالوريا، فأمامهم ثلاث إمكانيات:

- إعادة السنة في القسم العادي إذا كانت نتائج التلميذ تتيح ذلك، وحتى أبين لكم أن تلاميذ ولاية الشلف يحظون بنسبة معتبرة للإعادة، أعلمكم أن هذه النسبة في السنة الثالثة ثانوي بلغت 45,75٪ أي ما يقارب نصف مجموع تلاميذ السنوات النهائية المعيدين للسنة في هذه الولاية.

- إعادة السنة في الأقسام الخاصة،

- متابعة الدروس المسائية.

وأذكركم، السيد النائب، أن وزارة التربية ليست القطاع الوحيد الذي عليه أن يتكفل بمعالجة ظاهرة التسرب المدرسي، في نهاية المطور الثانوي؛ بل يمكنني القول إن التكفل الحقيقي بهذه الظاهرة يجب أن يبدأ منذ نهاية المرحلة الأساسية، حيث يتدخل التكوين المهني بهدف استيعاب هؤلاء الذين تأكد فشلهم في الدراسة لكنهم قادرون على الاندماج في عالم التمهين والحرف ثم عالم الشغل.

وأما بخصوص سؤالكم الثاني: هل لمديري المتوسطات والثانويات حرية مطلقة في التصرف في مؤسساتهم التربوية كما يحلو لهم؟ أجيب إن مديري المؤسسات؛ يخضعون للقانون مثلما يخضع له سائر موظفي الوزارة وعمالها.

كما أن تسيير المؤسسات التربوية ليس موكلا للمدير وحده يسيرها كما يحلو له وحب هواه يمسك من يشاء

تعليمية السيد/ وزير التربية الوطنية بتاريخ
1998/12/28.
- المنشور رقم 1136 المؤرخ في 1998/04/22.

في إطار الدخول المدرسي 2000/1999، وعلى ضوء نتائج عمليات التقييم والمتابعة خلال الموسم الدراسي الحالي 99/98، وتبعا للدراسات التي تناولت الجوانب التنظيمية والبيداغوجية والتسييرية والتي كشفت عن نقائص وثغرات تستدعي التدخل بأنجع الطرق للتحكم فيها ومعالجتها، وأخذا بعين الاعتبار المستجدات والانشغالات وكذا التساؤلات المطروحة، في مختلف الجوانب، وتوضيحا وتكملة لكل ذلك، يشرفني أن أوافيكم ببعض التوجيهات العملية المتعلقة بالدخول المدرسي المقبل 2000/1999.

أولا: تدرس التلاميذ الذين اختاروا النظام الجديد بالنسبة إلى اللغتين الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية):

من المستجدات التي يعرفها التعليم الثانوي في الدخول المدرسي المقبل 2000/1999 هو استقباله للدفعة الأولى من التلاميذ الذين اختاروا اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى واللغة الفرنسية كلغة أجنبية ثانية - في مرحلة التعليم الأساسي - وهذا الأمر يتطلب اتخاذ التدابير التنظيمية اللازمة لضمان تدرس هؤلاء التلاميذ واستمرار دراستهم لهاتين المادتين وهذا باختيار أفضل الأساليب التنظيمية والبيداغوجية لتحقيق الأهداف المسطرة:

1.1 - على المستوى البيداغوجي والتربوي:

يواصل هؤلاء التلاميذ دراسة المادتين بنفس التوقيت المعمول به في اللغتين الأجنبية الأولى والثانية - في النظام القديم - مع عكس الوضعية أي: تعدل اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى واللغة الفرنسية كلغة أجنبية ثانية.

التأديب وإذا ثبت الخطأ تنزل عليهم عقوبات من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة من النقل الإجباري إلى التنزيل ثم إلى المتابعة القضائية.

والواقع أن ما تستعرضونه من تجاوزات وفساد عقليات لا يعدو أن يكون حالات شاذة جدا نعمل كلنا جاهدين على إزالتها من المدرسة الجزائرية ولا شك أنكم تقدمون لنا خدمة جليلة، بصفتكم نائبا عن مواطنين، إذا ما تجاوزتم حد التلميح إلى التصريح وتشخيص الوضعيات بالاعتماد على الوثائق الثبوتية والدلائل الواضحة.

وتفضلوا، السيد النائب، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الوثائق المرفقة:

- المنشور الوزاري رقم 99/75
- بطاقة فنية لولاية الشلف.

وزارة التربية الوطنية

مديرية التعليم الثانوي العام

المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي وضبط المقاييس

الرقم: 0.3.3/75 / 99 الجزائر في: 09 جوان 1999

السيد/ مفتش أكاديمية محافظة الجزائر الكبرى
السيدتين والسادة/ مديري التربية للولايات (للتوزيع والمتابعة)
السيدات والسادة/ مفتشي التربية والتكوين (للإعلام والمتابعة)

السيدات والسادة/ رؤساء المؤسسات (للتطبيق)

الموضوع: الدخول المدرسي المقبل 2000/1999.

المرجع: المنشور الإطار لتحضير الدخول المدرسي 2000/1999.

رقم 61/ و ت و / أ ع / المؤرخ في 1999/01/31.

ونظرا إلى النتائج الإيجابية المسجلة عند التلاميذ المعيدين (حيث أن أكبر نسبة من الناجحين في إمتحان شهادة البكالوريا في السنوات الأخيرة تتشكل -عادة- من المعيدين). فيجب العمل على توفير فرص أكبر للإعادة وفق الشروط التي يقرها مجلس الأساتذة، والعمل أيضا على توسيع فتح الأقسام الخاصة التي أثبتت الدراسة مردودها الإيجابي في كثير من الولايات.

2.2 - تنظيم الإعادة في السنتين الأولى والثانية: من المحتمل أن يؤدي تطبيق الإجراءات الجديدة المتعلقة بالانتقال من مستوى إلى آخر (باعتبار المعدل السنوي 20/10) إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الإعادة، وهي إشكالية تطرح على بعض المؤسسات التي لم تتعود على التعامل مع نسبة مرتفعة من التلاميذ المعيدين.

لذا يتعين القيام بدراسة معمقة للصيغ الممكنة لتنظيم الإعادة لهؤلاء التلاميذ وبأشكال مناسبة بناء على فحص النتائج المدرسية المتحصل عليها وتحليلها، وذلك في إطار مجالس الأقسام وبإشراك الفريق التربوي في انتقاد الأسلوب المناسب توخيا للنجاحة، في إعادة السنة، وضمانا لحقوق التلاميذ الجدد في جو تربوي يسمح لهم بمواصلة دراستهم بصورة فعالة.

ومن المعلوم أن السنة الأولى تعتبر سنة قاعدية ولذلك فهي تتطلب عناية خاصة، سواء على المستوى البيداغوجي أو التنظيمي.

ثالثا: مواد التربية البدنية والرياضة والتربية الفنية والتربية الموسيقية:

يجدر التذكير بأهمية هذه المواد ومساهمتها في تكوين التلميذ وخدمة المواد المدرسية الأخرى.

وقد تبين من خلال دراستنا للتنظيمات التربوية ومن نتائج الدراسة المسحية التي قامت بها هيئة التفتيش أن هذه

ونعلمكم أنه تم إعداد برامج وكتب مدرسية موجهة لهؤلاء التلاميذ، وهي امتداد طبيعي لما درسوه في المرحلة الأساسية.

2.1 - على المستوى التنظيمي:
إن تنظيم عملية تدرس هؤلاء التلاميذ تتم وفق أحد الأشكال الآتية:

أ - تشكيل أفواج خاصة بهم عند توفر النصاب المطلوب في نفس المؤسسة.

ب - تجميعهم في مؤسسة واحدة على مستوى المقاطعة مع مراعاة عامل المسافة.

ج - إدماجهم في الأقسام الأخرى وتفويجهم في مادتي اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية -حسب نظام الدراسة- على غرار ما هو معمول به في حصص الأعمال التطبيقية في بعض المواد.

وفي كل الحالات نؤكد على مرونة التعامل مع هذه الوضعيات على أن يؤدي ذلك إلى ضمان حقوق هؤلاء التلاميذ في مواصلة الدراسة بصورة عادية.

ثانيا - تنظيم الإعادة في مرحلة التعليم الثانوي:

1.2 - تنظيم الإعادة في السنة الثالثة ثانوي:
تعتبر إعادة السنة من الأساليب البيداغوجية العلاجية الفعالة -في هذا المستوى التعليمي- وهي أسلوب ناجح إذا ما أعطيت له العناية والاهتمام.

ولذلك يتعين مواصلة العمل بترتيبات المنشور الوزاري رقم 117 المؤرخ في 24/02/1996 المتعلق بتنظيم الإعادة في السنة الثالثة ثانوي وفق أشكالها الثلاثة المعروفة (الإعادة في الأقسام العادية، الأقسام الخاصة وفي الأقسام المسائية).

أهمية خاصة. لذلك يتعين أن تقوم المجالس في بداية كل سنة دراسية بإعداد برنامج شامل لسير الدراسة، خلال السنة كلها، يتضمن الإجراءات والتعليمات المتعلقة بالتكفل الأحسن بالتلاميذ وخاصة أقسام السنة الثالثة ثانوي. وبهذا الصدد ينبغي تقييم العملية في جميع جوانبها قصد معرفة أثر الإجراءات التربوية المتخذة واستغلال نتائج ذلك أثناء التحضير للموسم الدراسي القادم بكيفية فعالة.

كما يتعين أيضا في نهاية السنة أن تقوم هذه المجالس بتقييم المسار الدراسي والتنظيمي من خلال البرنامج المسطر، واستغلال نتائج الدراسة والتقييم باستمرار في إدخال التحسينات اللازمة.

سادسا : الإعلام الآلي:

إن تدريس هذه المادة مرهون بعاملين اثنين هما التأطير والتجهيز. ولئن كانت عملية تجهيز المؤسسات بمخابر الإعلام الآلي قد عرفت تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة فإن عدد المؤطرين بقي مجمدا منذ سنوات عديدة، وهذا أثر في وتيرة انتشار تدريس هذه المادة التي لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها في نظامنا التربوي الذي يطمح إلى التجديد والأخذ بالوسائل والتقنيات الحديثة في شتى المجالات.

فالمطلوب استغلال جميع الإمكانيات المتوفرة في المؤسسات التعليمية لفائدة التلاميذ والسعي إلى توفير التأطير المتخصص، سواء باستغلال المناصب المالية الموجودة أو بإسناد المادة إلى الأساتذة المختصين فيها الذين حولوا إلى تدريس مواد أخرى - بعد تجميد شعبة الإعلام الآلي - أو عن طريق تكملة النصاب الأسبوعي للأساتذة الذين لهم إلمام وتكوين معمق في هذا الاختصاص.

سابعاً: الساعات الفائضة والإضافية:

إن حسن استعمال الزمن وسيلة فعالة لتطبيق المنهاج

المواد لم تنل، بعد، العناية المستحقة لها كبقية المواد الأخرى، يتجلى ذلك في:

- استقرار المناصب المفتوحة لتغطية هذه المواد وتناقصها في بعض الولايات، بل وانعدامها في بعض المؤسسات، مع الملاحظة أن مسابقة توظيف أساتذة التعليم الثانوي تفتح كل سنة في بعض المواد.

- اللجوء في حالات كثيرة إلى حذف المناصب المالية المخصصة لهذه المواد وتحولها لفائدة المواد التعليمية الأخرى، بالإضافة إلى طريقة معاملة بعض المؤسسات التعليمية لها بسبب:

- عدم وجود التجهيزات اللازمة أو الوسائل التعليمية.
- الوقت الذي ترمج فيه حصصها.
- الضغوطات المترتبة على الإعفاءات بالنسبة إلى التربية البدنية والرياضة.

لذا فإنه لمن الضروري إعطاء العناية الكاملة لهذه المواد والعمل على توفير التغطية التربوية اللازمة والحرص على احترام التوقيت المخصص لها.

رابعا: التدريس في الاختصاص:

إن من عوامل تحسين الأداء التربوي إسناد المادة المدرسة إلى ذوي الاختصاص، وهذا يقتضي الحرص على مواصلة إسناد المواد حسب التخصص باعتماد منهجية متدرجة وذات طابع استعجالي لإزالة هذه الظاهرة التي أثمرت جهود بعض الولايات في معالجتها. وقد ترتب على هذا تحسن في الأداء التربوي وتطور ملموس في النتائج المدرسية للتلاميذ.

خامسا: تفعيل دور المجالس:

إن للمجالس المعتمدة في المؤسسات التعليمية أهمية بالغة في تنظيم النشاطات ووضع إستراتيجيات التعليم وهي بالإضافة إلى ذلك إطارا للتشاور والتنسيق في المجالات التربوية والبيداغوجية والحياة المدرسية. وتكتسي أعمال المجالس في بداية ونهاية السنة الدراسية

- نسبة الاستغلال: 74,28٪
- عدد الداخليات المشغولة: 12
- عدد التلاميذ المستفيدين من النظام الداخلي: 2239 تلميذا.
- الطاقة القصوى للنظام الداخلي بمؤسسات التعليم الثانوي الموجودة بالولاية: 6200.
- نسبة الاستغلال: 36,11٪.

2 - التلاميذ:

- عدد التلاميذ الإجمالي بالولاية: 24648 من بينهم 7617 معيدا موزعين على المستويات الثلاثة حسب النسب الآتية:

نسبة الإعادة في السنة الأولى	نسبة الإعادة في السنة الثانية	نسبة الإعادة في السنة الثالثة
24,35	24,97	45,75

- عدد الأفواج: 708.
- معدل التلاميذ في الفوج: 34,8.
- معدل القبول في السنة الأولى ثانوي: 20/9,5.
- نسبة القبول الولائية في السنة الأولى ثانوي: 47,24٪.
- جميع الشعب الموجودة في التعليم الثانوي وعددها 15 شعبة متوفرة في الولاية.

3 - التأطير:

- أ - التأطير التربوي:
- عدد المناصب المالية المفتوحة للسنة الدراسية 2000/99 هي: 1379 منصبا.
- أي بمعدل أستاذ لكل 18 تلميذا.
- ب - التأطير الإداري:
- المناصب المقترحة هي: 1306
- 4 - الحجم الساعي الكلي للولاية للمواد المقررة هو: 24997 ساعة.

المقرر، وإذا كان المنشور رقم 30 المؤرخ في 1998/07/07، المتعلق باستعمال الزمن قد أشار إلى المنهجية التي ينبغي اعتمادها قصد تجنب النقائص الملحوظة والوضعيات التي تتنافى والقواعد التربوية والتسيير الفعال، فقد برزت ظاهرة أخرى تتمثل في:

-ارتفاع الساعات الفائضة وكذا الساعات الإضافية أيضا مما يشير إلى خلل في عملية التنظيم، وهذه الظاهرة متباينة من مؤسسة إلى أخرى، إلا أن المؤكد هو التزايد المطرد لها. واستمرارها بهذا الشكل يتنافى مع أهداف التسيير الناجع ولها انعكاساتها السلبية على التقديرات المالية.

لذا ينبغي العمل على ترشيد الإمكانيات المتوفرة واحترام النصوص التنظيمية والمقاييس التربوية المعمول بها.

ونظرا إلى علاقة هذه الجوانب بالدخول المدرسي المقبل، أطلب منكم إيلاءها العناية اللازمة، وموافقاتنا باقتراحاتكم وآرائكم حول مختلف المسائل التربوية والبيداغوجية والتنظيمية التي قد تعترضكم عند تطبيقها.

وزارة التربية الوطنية
مديرية التعليم الثانوي العام

بطاقة فنية لولاية الشلف

1 - الهياكل:

ثانويات التعليم العام	المتاقن	الثانويات المتعددة الاختصاصات	المجموع
25	03	05	33

- طاقة الاستيعاب القصوى: 33180

البلدية السيد رابح ربوح الذي كان يتابع المشهد من خلال الكاميرا الموجودة داخل مكتبه، وتمثلت هذه العبارات فيما يأتي: "أنتم يهود"، "أنتم أبناء الحرام"، "أنتم أفراخ"، "سنأخذكم إلى السجن"، "أنتم لستم جزائريين"، وأمام بشاعة هذا المشهد العنيف الممارس من محافظ الشرطة السيد زويير وأعوانه، وسكوت رئيس البلدية وهيئته التنفيذية المحرصة لم تتمالك الأم عبوب رؤية أبناءها وهم يضربون بوحشية حيث تعرضت هي أيضا للدفع مما جعلها تسقط مغمى عليها ليأخذها بعض المواطنين الحاضرين إلى المصححة حيث عرضت على الكشف الصحي، وحررت في ذلك وصفة طبية. وقد قامت الشرطة باقتياد المواطنين المذكورة أسماؤهم بطريقة عنيفة حيث سحبوا على الأرض ووضعت في يد المواطن عبوب محمد السلاسل مصحوبة بكلمات وركلات على الوجه والصدر.

وعند الوصول إلى مقر الأمن الحضري لواد السمار، تواصل مسلسل العنف من خلال الضرب المبرح، والتي تظهر علاماته على وجوه السادة المواطنين عبوب محمد وشعبان لخضر إضافة إلى أنواع السب والشتم والتهديد بالسجن... إلخ.

وللحق والإنصاف يشهد هؤلاء المواطنون المذكورة أسماؤهم أعلاه أن أعوان الشرطة تعاملوا معهم برفق وإنسانية حتى لا يعمم الحكم على الجميع.

- ونسجل أيضا بناء على شهادة هؤلاء المواطنين أن محافظ شرطة الأمن الحضري لواد السمار قام بتحرير محضر سماع دون طرح الأسئلة على المعنيين مكتفيا فقط بالتهديد، وقد أشهر السلاح في وجه المواطن عبوب السعيد (مهيدا إياه بالقتل) مع ضربه بالركل واللكمات المتكررة متوعدا إياه أيضا بإدخاله السجن وأنه سيعزله من عمله وأنه لن يسلم من يده حتى لو دافع عنه 700 محام، فلن ينقذونك - على حد تعبيره- وقد قام محافظ

* 4 - من السيد فاتح بوداموس

نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة

الموضوع: تجاوزات في مقر بلدية واد السمار ومقر الأمن الحضري لبلدية واد السمار.

معالي الوزير المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يؤسفنا جدا أن ننقل إلى سيادتكم وقائع تجاوزات وقعت في مقر بلدية واد السمار محافظة الجزائر الكبرى، ثم في مقر الأمن الحضري لنفس البلدية. وذلك بناء على شكوى تقدم بها أمام مكنتي بتاريخ 22 أكتوبر 1999 السادة الآتية أسماؤهم:

عبوب محمد - عبوب السعيد - عبوب سليم - عبوب رابحة (الأم) - وشعبان لخضر.

وقد نقل إليّ السادة المواطنين المذكورة أسماؤهم أعلاه الوقائع الآتية :

- حيث بتاريخ 18 أكتوبر 1999 تحصل المواطنان عبوب محمد وشعبان لخضر على الإذن الكتابي بمقابلة رئيس بلدية واد السمار ليوم 19 أكتوبر 1999.

- حيث أن المواطنين المذكورة أسماؤهم أعلاه حضروا بالفعل يوم الثلاثاء 19 أكتوبر لمقابلة رئيس البلدية لطرح مشاكلهم.

- حيث أثناء وجود المواطنين والسيدة المواطنة بيهو قاعة الاستقبال أمام مكتب رئيس البلدية، تعرضوا لاستفزاز من السيد فلاح عبد الرحمن نائب رئيس البلدية، فحصلت مناقشات كلامية عادية بينهم وبين هذا الأخير، بعدها تدخلت الشرطة التابعة للأمن الحضري لواد السمار، حيث كان محافظ الشرطة السيد زويير حاضرا بمقر البلدية وقد قامت الشرطة مباشرة باستعمال العنف والضرب المبرح، والسب والشتم بعبارات بذيئة وعنيفة أمام مرأى ومسمع بعض المواطنين الحاضرين وكذا رئيس

ويبقى لنا أن نتساءل عن مدى الظلم و"الحقيرة" اللذين يتعرض إليهما المواطن من قبل هيئات يفترض أن تكون في خدمته وحمايته.

- ويبقى لنا أن نتساءل عن مدى التزام بعض مؤسساتنا بصيانة كرامة مواطنينا وبتجسيد دولة القانون، وجعل المواطن يشعر بالأمن والأمان، وأن في هذا الوطن هيئات تنصت إلى المواطن المغبون والمظلوم.

رجاؤنا سيادة الوزير أن ترفعوا الستار عن ممارسات متعفنة وتعسفات إدارية ضد مواطن مقهور مصحوبة بتعد فاحش على كرامته وعرضه، ربما حان الوقت لكشف الأمور وعلاج الوضعية قبل فوات الأوان وقبل أن يفقد المواطن الأمل في العيش الكريم في بلد العزة والكرامة.

* رد السيد الوزير.

تفضلتم بطرح سؤال يتعلق بتجاوزات تكون قد لحقت بعض المواطنين حين وجودهم بمقر بلدية واد السمار، ومقر الأمن الحضري لنفس البلدية. ردا على ذلك يشرفني أن أحيطكم علما أنه بناء على التحقيقات التي أجريت بخصوص هذه القضية يمكن موافاتكم بالتوضيحات الآتية:

تعود أسباب هذه الحادثة إلى أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية واد السمار استدعى شخصين من بين الأشخاص الخمسة الذين كانوا في عين المكان بغية تقديم طلبات استفادة من قطع أراضٍ صالحة للبناء، إلا أن هؤلاء الأشخاص رفضوا هذا الاقتراح وأرادوا أن يستقبلهم جميعا رئيس المجلس الشعبي البلدي وأبلغوا نائبه السيد: مفلح عبد الرحمن بذلك وهم في حالة غضب شديد أدى بهم إلى إهانة هذا المسؤول أمام مرأى ومسمع الجميع.

مع العلم أن هذه العائلة سبق لها أن استفادت في الماضي

الشرطة السيد زويير بإرغام المواطنين المعنيين بإمضاء محضر سماع الشرطة تحت التهديد دون أن يعرف هؤلاء ماذا كتب في المحضر.

- ونتيجة للجروح التي أصابت السيد عبوب محمد على مستوى الرأس والوجه. قامت الشرطة باقتياده إلى مصحة بوليو (واد السمار) للتداوي، وتبقى وصفات العلاج عند الشرطة مع رفض تسليمها إلى المعني بالأمر.

- وقد تم اقتياد المواطنين الشاكين إلى مقر أمن دائرة الحراش حيث قامت الشرطة بتصويرهم وأخذ المعلومات عنهم.

بعدها أعادوهم إلى مقر الأمن الحضري لواد السمار، حيث تم الإبقاء عليهم تحت الحجز في مقر الشرطة متلقين التهديد والضرب والسب والشتم وكذا محاولة تجريدهم كليا من ملابسهم (وهم إخوة) وذلك طيلة ليلة الثلاثاء إلى صبيحة يوم الأربعاء 20 أكتوبر، حيث تم اقتيادهم إلى وكيل الجمهورية لدى محكمة الحراش مهددين إياهم أيضا بالسجن، حيث تم الاستماع إليهم، ثم بعد ذلك أطلق سراحهم بعدما أرغموا على طلب العفو والمعذرة من السيد فلاح عبد الرحمن نائب رئيس البلدية الذي كان حاضرا معهم أمام وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق.

- ويبقى التصرف الاستفزازي للسيد فلاح عبد الرحمن نائب رئيس البلدية في حق هؤلاء المواطنين ووالدتهم التي تبلغ من العمر (72 سنة) دون أي تبرير سوى أن هؤلاء المواطنين المعنيين الذين جاءوا فقط لعرض مظلمتهم أمام رئيس البلدية، يبقى جرمهم الوحيد ربما في نظر فلاح عبد الرحمن أنهم متعاطفون مع حركة مجتمع السلم، حيث صرح محافظ الشرطة السيد زويير لهؤلاء المواطنين في مقر البلدية بأنكم إرهابيون من حماس ولذا وجبت معاقبتكم.

لكل هذا فإننا نتقدم إلى حضرتكم المحترمة بسؤال استفسار عن هذه الوقائع، وفتح تحقيق في تجاوزات محتملة ببلدية واد السمار.

معالي الوزير المحترم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

بناء على اللقاء الذي جمعنا بممثلي الحركة الجمعوية لمراكز العبور بمحافظة الجزائر الكبرى يوم الخميس 21 أكتوبر بمقر المجلس الشعبي الوطني، تم الاستماع إلى انشغالات ممثلين عن 26 مركز عبور بالمحافظة وقد تبين ما يأتي:

- 1 - أن التسوية الإدارية لكل عائلات المراكز بالمحافظة لم تتم إلى حد اليوم.
- 2 - ضرورة حصر المشاريع وحفظ كل المشاريع التي استفادتها العائلات الساكنة داخل المراكز.
- 3 - مشروع بني مسوس غير جاهز في حين أن قرارات الاستفادة وزعت.
- 4 - كل تدخل، من البلديات والولايات المنتدبة، في شؤون مراكز العبور ينبغي أن يتم بالتنسيق مع الحركة الجمعوية.
- 5 - المطالبة ببرمجة المراكز المتبقية مثل: حي أوبندا، تاماريس، بلدية القديمة للمقربة، مالك حداد، عسكري احسن... إ.خ.
- 6 - المطالبة بتبديل مشروع ديار الخلوة بمشروع آخر.
- 7 - المطالبة بالحفاظ على مشروع 124 مسكنا بالقبة إداريا وقضائيا وقانونيا لفائدة المستفيدين لمراكز العبور ورفض تدخل رئيس بلدية القبة واقتراحات المدير العقاري لحسين داي ورؤساء بلديات أخرى لأسباب مجهولة.
- 8 - المطالبة بحل مشكل عائلات عين بنبيان وتسوية وضعية العائلات المتبقية.
- 9 - تسوية وضعية عائلات مركز عبور بوفريزي (45 عائلة) الساكنة في الخيم ونحن على أبواب فصل الشتاء.

وبناء على الزيارات التي قمنا بها إلى العديد من هذه المراكز والوضعية المقلقة لأغلب العائلات، نرجو من معاليكم إفادتنا بحيثيات هذه القضية والحلول التي ترونها مناسبة من أجل تسوية هذا الوضع.

سكننا اجتماعيا بواد السمار أجرتة، وكذلك قطعة أرضية شيد عليها مسكن فردي.

وأمام هذا الوضع، ويطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي نفسه قدم إلى مقر البلدية عناصر الأمن الحضري الأول وحاولوا تهدئة الأوضاع إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وزاد هؤلاء الأشخاص إثارة غير مبالين بوجود مصالح الأمن الشيء الذي استدعى تدعيمهم بفرقة الشرطة القضائية، حيث تمكنوا من السيطرة على الوضع واقتياد المعنيين إلى المصلحة، حيث تم سماعهم بتهمة محاولة الاعتداء على منتخب متبوع بمحاولة اقتحام مكتب رئيس المجلس الشعبي البلدي وعدم الامتثال وإهانة أعوان الأمن، وتقديمهم أمام السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة الحراش حيث استفادوا الإفراج المؤقت، وذلك بعد تأكيد الشكوى من الأطراف المتضررة والمتمثلة في السيدين رئيس المجلس الشعبي البلدي ونائبه.

أما بخصوص التجاوزات والضغوط التي يكون قد تعرض لها هؤلاء الأشخاص فإنه تجدر الإشارة إلى أن عمل الشرطة القضائية مراقب مباشرة من مدير الشرطة القضائية المتمثل في شخص السيد وكيل الجمهورية المختص إقليميا الذي عرض عليه الملف وكذا المتهمين ولم يشر إلى أي نوع من هذه المخالفات.

ويبقى أن نشير في النهاية إلى أن تدخل الشرطة في هذه القضية كان بناء على طلب هيئة إدارية مخولة قانونا.

تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير.

* 5 - من السيد فاتح بوداموس

نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة:

الموضوع: وضعية مراكز العبور بمحافظة الجزائر الكبرى.

أما فيما يخص برمجة المراكز الباقية فإن بعضها مثل مركز (OPENDA) ومركز عسكري احسن، قد برمجت في نفس الآجال (جانفي 2000). أما مراكز العبور الأخرى التي لم تتم دراستها بعد ولكنها معروفة لدى مصالح مختلف المقاطعات الإدارية فإنها ستشهد حلولا ضمن برامج السكنات الاجتماعية التي هي في طور الإنجاز.

أما النقطة السابعة من سؤالكم والمتعلقة بالعائلات المنكوبة والمستفيدة مشروع 124 سكنا بالقبه، فإن هذه العائلات قد حولت بنفس المنطقة إلى مشروع 158 سكنا بالقبه، وهذا بسبب إبلاغ اللجنة البلدية للدائرة الحضرية للقبه عن استفادتها المشروع الأول.

أما فيما يتعلق بالعائلات الباقية في مركز عبور عين البنيان فإن هذه المسألة مازال في طور التحقيق من لدن المقاطعة الإدارية للشراقة، وأن نتائجها ستكون قاعدة للقرارات التي سوف يتم اتخاذها في الوقت المناسب.

تلكم هي أهم المعلومات المتحصل عليها من المصالح المختصة والتي تسعى جميعها إلى إيجاد حلول سريعة للحد من معاناة هذه العائلات.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

وفي الختام تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الوثائق المرفقة:

- تقرير تنسيقية الحركة الجموعية لمراكز العبور والأحياء الشعبية.

* رد السيد الوزير.

تفضلتم بطرح سؤال يتعلق بوضعية مراكز العبور بمحافظة الجزائر الكبرى، ردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية:

إن مجمل مراكز العبور التي أحصتها خلية المتابعة والقضاء على مراكز العبور، قد تمت تسويتها الإدارية، والمتمثلة في تسليم قرارات الاستفادة من السكن، وذلك فيما يخص مشاريع السكنات التي لا تتجاوز مدة استلامها شهر جانفي 2000.

كما تشرف على متابعة هذه المراكز والمشاريع مصالح محافظة الجزائر الكبرى وخاصة الولاية المنتدبون للمقاطعات الإدارية المعنية وكذا دواوين الترقية والتسيير العقاري المكلفة بإنجاز هذه البرامج.

إن كافة الحصص الممولة على مستوى برامج السكنات الاجتماعية والتي تتجاوز مدة استلامها شهر جانفي 2000 مثل بعض عمارات مشروع بني مسوس، ديار الخلوة... قد تم تحويلها إلى مشاريع أخرى حدد استلامها في التاريخ المذكور.